وجبت مرجبن اقدم على التيمم جاهلا قوله او حصول شغل
فاحش على عضو ظاهر ملموسا بيد واعتد المهتم غالبا كالوجه
والبدين تتمة لا يصح التيمم وعليه بدم نجاسة حيث
كان بمحل يسقط الاعادة ومعه ما يكفيها او بعضها والا
تيمم واعاد ولو تيمم عن محدث بنية احدث استباح الفراة والمكث
في المسجد وحسن نوى استباحة الفرض استباح النفل ونحو
مس المصحف او الصلاة استباح ما عدا الفرض الكفائي او نحو
مس المصحف لم يستبح بقية الصلاة ولا يكفي ان ينوي استباحة
التيمم ولا فرضه قوله وجب على الذين علموا موته غسله
وتكفينه والصلاة عليه ودفنه الى آخره يستثنى منه مسئلتان
الاولى ان بغوا نحو عدو او ظالم لو اشتغلوا بتجهيزه
فلا يأثمون بتركه للضرورة ويحاربهم حينئذ موارثه
بالمكان الثاني ان يكون بقرب قرية او محل ارباب اهل
خيام مثلا كما هو ظاهر او بطريق كثير المارة فحينئذ يجوز
لهم تركه تجهيزه على ما قالاه ويلزم من بقربه من المسلمين
تجهيزه وهو مشكل فان فرض الكفاية متوجه الى الكل وجواز
الترك للبعض في مثل ذلك يؤدي الى التواكل نظير ما قالوه
في تحمل الشهادة ونحوه اللهم الا ان يجاب بان التفويت
جعلت غالبا على المبادرة الى القيام بتجهيز الميت فيفوض تركه
رفقه للتجهيزه الذي بقربه بما دوت اليه خلاف الشهادة
ونحوها فان اكثر التفويت يقع عنها فلو جوزنا الترك في ذلك
البعض اذ يؤدي الى التواكل او بان من بقاء المسافرين لا يخرج عن
التجهيز او تصويته عليهم بحيث كان يقربهم من يقوم به جاز
لهم الترك نعم ظاهر المنقول المذكور ان الذي معه او المارين به

لا

لا يلزمهم تجهيزه وان علموا عدم قيام او ليك الذين بقربه لذلك وهو
بعيد جدا ولا اظن احدا يقول به فالوجه انهم متى ظنوا ان اولئك جاهلون
بموته او تاركون لتجهيزه لزمهم تجهيزه كما هو واضح وخرج بما سبق
ما لو مر مسافرون بميت او مات احدهم وكان بمحل كثير المارة به
فلا يلزمهم تجهيزه نعم ان وجدوه محتطا بكفنه وعليه اثر غسل لزمهم
الا دفنه لان الظاهر انه قتل بحد عليه ويه يندفع قول الزركشي
لا دليل على الصلاة فكيف سقطت عنهم فلو اراد والصلاة عليه
وهذه الحالة اخر موضع عدم الوقت لان المبادرة اليه بعد الصلاة
الاولى اهم ومتى تركوا تجهيزه الواجب لغير ضرورة كما مر اثموا
وعزرهم الامام بما راه وتسوغ بين المارة ومقابات واحد
منهم فيما ذكرته هو ما ذا علمه نص الشافعي رضي الله عنه في الام وجزم
عليه الزركشي وغيره قوله فصل ما تؤديه البلوى فيه
الى معرفته مسائل طريق الحكم من ثبوت موته وعدمه ان ثبت
حياته عند جهله فيه فيكتفي الفقيه حد ذلك فيما يظهر
ناشير هنا الى بعد تتمة لا بد للحاج من معرفتها اذا مات واحد
في الركب او القافلة وجب على الذين علموا موته غسله وتكفينه
والصلاة عليه ودفنه فان تركوا واحدا من هذه الامور مع
القدرة اثموا كلهم وان فعلها بعضهم سقط الحرج عن الباقين
قوله ولا اثم على من جهل حالا في عموم نظر فقد قال الروياني
ما لفظه اذا انقطع فرض كفاية اثم كل من علم به وقدر على القيام
به وكذا من لم يعلم وكان قريبا من الموضع يليق به البحث واللائق
قال الامام ومختلف هذا باكبر البلد وصغره وقد يبلغ الخطب
مبلغا ينتشر خبره الى سائر البلاد فيجب عليهم السعي في التدارك
وفي الصورة دليل على انه لا يجوز الاعراض الا مهمال وجب
البحث والمراقبة على ما يليق بالحال اذ النظر لا يفيد الا تكليفا لا بعد